ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

# The Grammatical Justification according to Abu Hayyan al-Andalusi for the Weakness of Certain Nouns in Al-Bahr Al-Muhit

**Mohammed Mubarak Khalaf**

**Nafeh Alwan Bahloul**

Ministry of Higher Education, University of Tikrit, College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* : mm231127ped@st.tu.edu.iq

***Keywords*:**
grammatical reasoning,
Analogy,
Weakened Causes,
Nouns

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 3 Feb 2026 |
| Received in revised form | 25 Mar 2026 |
| Accepted | 27 Mar 2026 |
| Final Proofreading | 29 June 2026 |
| Available online | 30 June 2026 |

*E-mail* t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**A B S T R A C T**

One of the most prominent features of Abū Ḥayyān's scholarly character is his independence in weighing and scrutinizing opinions. He does not suffice with reporting the views of different schools but subjects them to clear criteria of consistent analogy, authentic linguistic transmission, the aims of usage, and the context of recitation. Then, he weakens whatever lacks solid evidence. These "weakened causes" reveal much about his methodology: When does he accept grammatical reasoning, and when does he reject it? How does he give precedence to transmission over analogy, to analogy over mere assumption, or to Qurʾānic readings over the ijtihād of grammarians? From this arose the idea of the present study. It focuses specifically on instances of weakening, regarding them as a mirror of a precise critical method no less important than his instances of acceptance and preference.

According to the research plan, the study is divided into two sections. The first section provides a brief account of the life of Abū Ḥayyān al-Andalusī, while the second examines selected examples of Abū Ḥayyān's weakening of grammatical explanations in relation to nouns.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.6.1.2026.06

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

## التعليل النحوي عند أبي حيان الاندلسي لما ضعفه من الأسماء في كتابه البحر المحيط

محمد مبارك خلف/ طالب دراسات عليا

نافع علوان بهلول / جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

**الخلاصة:**

إنّ مِن أبرز معالم شخصية أبي حيّان العلمية استقلالُه في الموازنة والتمحيص؛ فهو لا يكتفي بإيراد أقوال

المذاهب، بل يعرضها على معاييرَ صريحةٍ من القياس المطّرد والسماعِ الفصيح ومقاصدِ الاستعمال وسياقِ القراءة، ثم يُضعّف ما لا ينهض دليلاً. وهذه «العللُ المُضعَّفة» تمثّل نافذةً كاشفةً على منهجه: أين يقبل التعليل، وأين يردّه؟ وكيف يقدّم السماعَ على القياس، أو القياسَ على التوهّم، أو القراءاتِ على اجتهادات النحاة؟ ومن هنا نشأت فكرةُ هذا البحث: "**التعليلُ النحوي عند أبي حيّان الأندلسيّ لِما ضعّفه من الأسماء في كتابه البحر المحيط**" إذ يقف عند مواضع التضعيف خاصةً، بوصفها مرآةَ منهجٍ نقديّ دقيقٍ لا يقلّ أهميةً عن مواضع القَبول والترجيح.

ووفقاً لآلية البحث فقد اقتضى تقسيمه الى مبحثين، تناول المبحث الأول نبذه مختصرة عن حياة أبي حيان الأندلسي، وتناول المبحث الثاني نماذج مختارة من تضعيفات أبي حيّان في الأسماء. ويسلط البحث الضوء على القيمة المنهجية والفكرية التي تتمتع بها هذه التضعيفات، حيث تكشف عن عقلية العالم المجتهد التي لا تقبل بالمسلّمات دون تمحيص، وتُظهر المنطق الداخلي الذي يحكم عملية الاستدلال النحوي لديه. كما أن تحليل هذه المواضع يقدم صورةً حيّةً عن الجدل النحوي في عصره، وعن الآليات التي اعتمدها للفصل بين الآراء، معتمداً على أصول اللغة وقواعدها الثابتة، مما يجعل من دراسة تضعيفاته مدخلاً أساسياً لفهم أعمق لتطور الفكر النحوي والنقد اللغوي في التراث العربي.

كلمات مفتاحية: التعليل النحوي، القياس التشبيهي، التضعيفات، الأسماء.

**مقدمة**

التعليل النحوي هو أحد الجوانب الأساسية في دراسة النحو العربي، حيث يهدف إلى تفسير القواعد النحوية وتبريرها وفهم الأسباب الكامنة وراء الصياغات اللغوية، والأحكام النحوية، (ينظر: نزهة الالباء في طبقات الادباء, أبو البركات الانباري: ٢٢٥). يعتمد التعليل النحوي على تحليل العلاقات بين الكلمات والجمل، واستنباط القواعد التي تحكم تركيب الجملة العربية، سواء من حيث الإعراب أو البناء أو التقديم والتأخير، وغيرها من الظواهر النحوية، (ينظر: الخصائص، ٢٦٢/١).

يُعد التعليل النحوي أداة لفهم الأسس المنطقية واللغوية التي تقوم عليها اللغة العربية، حيث يساعد في تفسير سبب اختلاف الإعراب أو تغير المعنى وفقًا لموقع الكلمة في الجملة أو بحسب السياق. على سبيل المثال، يمكن تعليل سبب رفع الفاعل أو نصب المفعول به بناءً على القواعد النحوية المتفق عليها.

يعتمد النحويون في تعليلهم على مصادر مختلفة، منها القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي القديم، وكلام العرب الفصيح، حيث تُستمد القواعد النحوية من خلال تحليل هذه النصوص واستقراء الظواهر اللغوية فيها. كما أنَّ التعليل النحوي لا يقتصر على الجانب النظري، بل يتعداه إلى الجانب التطبيقي، حيث يساعد في تصحيح الأخطاء اللغوية وفهم دلالات الكلمات والتراكيب.

وسنقف في هذا البحث على إيراد أبرز ما ضعفه أبو حيان الاندلسي في مسائل التعليل النحوي في الأسماء والوقوف عليها وإيراد الآراء المختلفة فيها.

**أسباب اختيار الموضوع**

١. **تميّز منهج أبي حيّان النقدي** : كان أبو حيّان من العلماء الذين لم يكتفوا بنقل آراء النحاة، بل مارس التمحيص والتدقيق، مما يجعل دراسة تضعيفاته باباً كاشفاً عن استقلال شخصيته العلمية ودقّة معاييره في قبول العلل وردّها.

٢. **ارتباط التضعيف بمسائل الأسماء** :الأسماء من أكثر الأبواب النحوية حضوراً في القرآن الكريم واللغة العربية، وما أورده أبو حيّان من تضعيفات فيها يمثّل مادة غنية تكشف عن رؤيته لحدود القياس والسماع والقراءات.

٣. **قيمة كتاب البحر المحيط** :يُعَدّ البحر المحيط مرجعاً يجمع بين التفسير واللغة والنحو والقراءات، ومن خلاله يمكن الوقوف على نماذج تطبيقية حيّة لتوجّه أبي حيّان في إعلال الأقوال وتقويمها، مما يمنح البحث أهمية علمية ومنهجية.

**الصعوبات المعوقات**

تتمثل الصعوبات والمعوّقات التي قد تواجه الباحث في دراسة التضعيف النحوي للأسماء عند أبي حيّان في جملة من الأمور؛ من أبرزها:

- تعدد المصادر وتباين الروايات التي تناولها أبو حيّان مما يستدعي جهداً واسعاً في الجمع والمقارنة.
- تشعّب المصطلحات النحوية ودقتها بحيث يختلف معناها باختلاف السياق والمدرسة النحوية، الأمر الذي يتطلب فهماً عميقاً وتحليلاً دقيقاً.
- تشابك النحو مع علوم أخرى في كتاب البحر المحيط كالتفسير واللغة والقراءات يجعل الباحث مضطراً للإلمام بجملة من المعارف المساندة.
- ويزداد الأمر صعوبة مع قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت هذا الجانب بالتفصيل، مما يضع على عاتق الباحث مسؤولية التأسيس والابتكار.
- تتبع القراءات والعلل وربطها بالمسائل النحوية يشكل جهداً مضاعفاً يتطلب عناية دقيقة ومقارنة متأنية.

## المبحث الأول

## التعريف بأبي حيان الاندلسي

**أولاً: اسمه وكنيته**

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين، أبو حيان الاندلسي الجِيانِي النَفْزِي، وقد اجمع المؤرخون على هذا الاسم والكنية، (ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ، الجزري: ٢/٢٨٥).

وكثيراً ما يلقب أبو حيان بالأندلسي نسبة الى موطنه الكبير الاندلس، وقد يلقب بالمالكي والشافعي، لأنه كان مالكي المذهب في اول امره، فظاهرياً فشافعياً.

أمَّا لقبه الجياني نسبة الى جِيانْ بالفتح والتشديد وفي آخرها نون وهي مدينة لها كورة واسعة، (معجم البلدان: ياقوت الحموي: ٢/٢٦٦)، وقال ابن العماد في سبب تسميته النفزي: "نسبة الى نفزة بكسر النون وسكون قبيلة من البربر، (شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد: ٦/٤٥).

وأمَّا كنيته بأبي حيان فترجع الى ولده (حيان) ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية ولازمته كما لازمت رجالاً آخرين كأبي حيان التوحيدي وغيره، (ينظر: أبو حيان النحوي، الدكتورة خديجة الحديثي: ٣١).

**ثانياً: مولده:**

ولد أبو حيان في غرناطة سنة (٦٥٤هـ)، وقيل سنة (٦٥٢هـ)، والاول هو الارجح، (ينظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٥).

**ثالثاً: نشأته:**

تذكر المصادر أنّ أبا حيان قد تلقى علومه الأولى في مسقط رأسه غرناطة على شيوخ عصره، وأغلب الظن انه ابتدأ بدراسة القرآن والحديث وعلوم اللغة العربية، ونرجح انه ألف كتبه بعد رحيله عن الاندلس وهو في الخامسة والعشرين من عمره، وغادر الاندلس سنة (٦٧٨هـ) أو (٦٧٩هـ) واستقر المقام به في القاهرة عاصمة المماليك طلباً للعلم والسعة في الرزق، إلا انه لم ينس موطنه الاول الاندلس فكان يدافع عنه في تفسيره، ويستشهد ببعض الحوادث التي حدثت في بلاد الاندلس على عهده، ويذكر عادات اهلها واخلاقهم، (ينظر: أبو حيان النحوي: ٣٣-٣٥).

وفي بيئة مصر العلمية والأدبية استقر أبو حيان وتفاعل معها، فكتب وألّف كتباً كثيرة في الدراسات القرآنية واللغوية والنحوية، وقد رأى في مصر موطن أحلامه وأمَّاله فألقى بها عصا الترحال،

ولقي حضوة عند سلاطين مصر وأمرائها وحكامها فعين مدرساً في مدارس القاهرة واصبح مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة (٧٠٤هـ) وتولى تدريس التفسير، (ينظر: البداية والنهاية: أبو الفداء: ٣٣/١٤).

وكان أبو حيان نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ومعنى هذا انه كان على جانب عظيم من الثقافة والاطلاع، وقد قال القدماء عنه بأنه (ثبت فيما ينقله، محرر لما يقوله، عارف باللغة، ضابط لألفاظها، وأمَّا النحو فهو أمَّام الناس كلهم فيه لم يذكر معه في اقطار الارض غيره في حياته، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروح والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم خصوصاً المغاربة وتقييد اسمائهم على ما يتلفظون به من أمَّالة وترقيق وتفخيم لأنهم يجاورون بلاد الافرنج، واسماؤهم قريبة من لغاتهم وألقابهم)، (ينظر: الدرر الكامنة: ٣٠٣/٤).

وذكر الرعيني في وصف أبي حيان فقال: ((وهو شيخ فاضل ما رأيت مثله، كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان))، (نفح الطيب: ٣٢١/٣).

وامتاز بحسن دينه وعقيدته، وكان فيه خشوع يبكي اذا سمع القرآن الكريم، وكان في اول أمره مالكياً ثم تمذهب بالظاهرية وهو في الاندلس حيث كان هذا المذهب منتشراً يومذاك، ولكنه عندما جاء الى مصر وجد مذهب الظاهر مهجوراً فتمذهب للشافعي، حيث كان هذا هو المذهب السائد فيها، وكان الاهتمام به وبتدريسه كبيراً، وكان أبو حيان يفضل آراء الشافعي وتلاميذه في تفسير القرآن وعرض الخلافات بين المذاهب المختلفة، (ينظر: أبو حيان النحوي: ٧٥).

**رابعاً: شيوخه:**

أخذ أبو حيان القراءات عن ابي جعفر بن الطباع، وعبدالحق بن علي الانصاري، وأبي جعفر احمد بن الزبير، واحمد بن سعيد القزاز، وابن أبي الاحوص، وعبد النصير المريوطي، وهبة الله بن المليجي، ويعقوب الجرائدي، وخليل بن عثمان المراغي، واخذ العربية عن ابي الحسن الابذي وابي جعفر بن الزبير، وابن الضائع . وسمع الحديث بالاندلس وافريقية والاسكندرية ومصر والحجاز من نحو اربعمائة وخمسين شيخاً منهم أبو الحسن بن ربيع، والقطب القسطلاني، وأجاز له خلق من المغرب والمشرق منهم الشرف الدمياطي وابن دقيق العيد، وابو اليمن بن عساكر، (ينظر: غاية النهاية: ٢٨٥/٢-٢٨٦).

**خامساً تلاميذه:**

أخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي وولديه، والجمال الاسنوي، وابن قاسم، وابن عقيل، والسمين، وناظر الجيش، والسفاقسي، وابن مكتوم، وخلائق . وأقام بالديار المصرية يؤلف ويقرئ، قرأ عليه احمد بن نحلة الدمشقي، ومحمد بن اللبان، وابراهيم بن الخشاب، وصالح القيمري، ومحمد الغماري، واحمد بن يوسف الحلبي، وابنه حيان بن محمد بن يوسف، ومحمد بن يعقوب المقدسي، (المصدر نفسه: ٢٨٦-٢٨٧).

**سادساً: وفاته:**

توفي أبو حيان في القاهرة سنة (٧٤٥هـ) ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر وصلي عليه بالجامع الاموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر، (ينظر: نفح الطيب: ٣٩٢/٣ ؛ وشذرات الذهب: ١٤٧/٦). وكان لموته أثر بالغ فحزن الناس عليه ولاسيما اصدقاؤه ونظموا في رثائه القصائد، (ونفح الطيب: ٣٩٢/٣).

## المبحث الثاني

## التضعيف في الأسماء

### المطلب الاول

### وقوع (ما) مفعولاً معطوفة على ما قبلها

**ورد ذلك** عند أبي حيان في كلامه عن "ما" في قوله تعالى: ﴿**قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ**﴾ [يونس: ١٠١]، بقوله:" وَانْظُرُوا مُعَلَّقَةٌ، فَالْجُمْلَةُ الِابْتِدَائِيَّةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَيَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ مَاذَا كُلُّهُ مَوْصُولًا بِمَعْنَى الَّذِي، وَيَكُونُ مَفْعُولًا لِقَوْلِهِ: انْظُرُوا، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ بَصَرِيَّةً تَعَدَّتْ بِإِلَى، وَإِنْ كَانَتْ قَلْبِيَّةً تَعَدَّتْ بِفِي. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَا فِي قَوْلِهِ: وَمَا تُغْنِي، مَفْعُولَةً لِقَوْلِهِ: انْظُرُوا، مَعْطُوفَةً عَلَى قَوْلِهِ: مَاذَا أَيْ: تَأَمَّلُوا نُذُرَ غِنَى الْآيَاتِ. وَالنُّذُرِ عَنِ الْكُفَّارِ إِذَا قَبِلُوا ذَلِكَ، كَفِعْلِ قَوْمِ يُونُسَ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْعَذَابَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيُنْجِي مِنَ الْهَلَكَاتِ. وَالْآيَةُ عَلَى هَذَا تَحْرِيضٌ عَلَى الْإِيمَانِ، وَتَجَوُّزُ اللَّفْظِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ، إِنَّمَا هُوَ فِي قَوْلِهِ: لَا يُؤْمِنُونَ انْتَهَى، **وَهَذَا احْتِمَالٌ فِيهِ ضَعْفٌ**. وَفِي قَوْلِهِ: مَفْعُولَةً مَعْطُوفَةً عَلَى قَوْلِهِ مَاذَا، تَجَوُّزٌ يَعْنِي أَنَّ الْجُمْلَةَ الِاسْتِفْهَامِيَّةَ الَّتِي هِيَ مَاذَا فِي السموات وَالْأَرْضِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، لِأَنَّ مَاذَا مَنْصُوبٌ وَحْدَهُ بِانْظُرُوا، فَيَكُونُ مَاذَا مَوْصُولَةً. وَانْظُرُوا بَصَرِيَّةً لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْأَيَّامُ هُنَا وَقَائِعُ اللَّهِ فيم، كَمَا يُقَالُ أَيَّامُ الْعَرَبِ لِوَقَائِعِهَا. وَفِي الِاسْتِفْهَامِ تَقْرِيرٌ وَتَوَعُّدٌ، وَحَضٌّ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالْمَعْنَى: إِذَا لَجُّوا فِي الْكُفْرِ حَلَّ بِهِمُ الْعَذَابُ"، (البحر المحيط: ١١٠/٦).

يُبرز أبو حيان في تحليله النحوي تضعيفه للتأويل القائل بنصب "ما" في قوله تعالى: "وَانْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" مفعولاً به للفعل "انظروا"، وذلك لعدة علل منهجية:

إنّه يرى أن الفعل "انظروا" [سواء أكان بمعنى النظر الحسي أو العقلي]، لا يتعدى إلى المفعول به مباشرةً من دون واسطة حرف الجر، إذ يتطلب حرف "إلى" إن كان بصرياً، أو "في" إن كان قلبياً، مما يجعل نصب "ما" مفعولاً به دون وساطة خروجاً عن القياس النحوي المطرد، وكذلك يضعف احتمال كون "ما" موصولة بمعنى "الذي" تعطف على "ماذا"، إذ يعد هذا التركيب غير مألوف في الاستعمال العربي، ويحتاج إلى تجوز غير مسوغ في السياق، ثم نراه يلفت إلى أن الربط بين الجملة الاستفهامية "ماذا في السموات والأرض" وجملة "وما تغني الآيات" كمعطوف نحوي يتنافى مع السياق التركيبي للآية، حيث يظهر التعسف في هذا التأويل.

مما سبق نجده يؤكد أن السياق البلاغي للآية يحمل غرضاً تهديدياً عبر الاستفهام الإنكاري، مما يجعل "ماذا" استفهاميةً للتقريع لا مفعولاً للنظر، وهو ما يتفق مع الغرض العام من الآية في التحذير من عواقب الكفر.

هذا التضعيف يعكس التزام أبي حيان بالمنهج النحوي القياسي ورفضه للتأويلات التي تتعارض مع الأصول اللغوية والسياق القرآني، ما لم تدعمها شواهد قوية أو ضرورة تفسيرية ملحة.

جوّز النحاس النهي والاستفهام بقوله:" (وما) للنهي، وإن جعلتها استفهأمًا لم يكن الوقوف على ما قبلها لأنها معطوفة على (ما) الأولى"، (القطع والائتناف: ٣١١). وقال أيضاً: " وَما تُغْنِي في موضع رفع حذفت الضمة من الياء لثقلها وحذفت الياء من اللفظ لالتقاء الساكنين وكذا نُنَجِّيكَ في موضع رفع «وما» في موضع نصب بيعني وهو اسم تام"، (اعراب القرآن، ١٥٩/٢).

وجوز العكبري النفي مع الاستفهام بقوله: "(وَمَا تُغْنِي): يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَأمًّا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَأَنْ تَكُونَ نَفْيًا"، (التبيان في اعراب القرآن: ٦٨٦/٢).

يظهر التكامل المنهجي بين موقف أبي حيان في تضعيفه للتأويل النحوي وما ورد في قول النحاس هذا من خلال وحدة المبدأ في ربط البنية الإعرابية بالدلالة السياقية، فكلاهما ينطلق من التزام صارم بالقواعد النحوية كضابط لتوجيه المعنى، حيث يرفض أبو حيان قراءة "ما" مفعولاً به لـ"انظروا" لمخالفتها نظام التعدية الحرفي، كما يرفض قول النحاس قراءة "وما" الاستفهامية مع جواز الوقف قبلها لمخالفتها نظام العطف الوصلي، ويتجلى التوازي المنهجي في حرصهما على الحفاظ على الانسجام السياقي، فبينما يحافظ أبو حيان على الطابع التهديدي للآية برفض ما يشوش دلالتها، يحافظ هذا القول على الترابط العطفي برفض ما يقطعه. ويبرز التكامل في أنّ كلا الموقفين يجعل الإعراب خادماً للمعنى لا منفصلاً عنه، حيث يتعامل أبي حيان مع المستوى الصرفي التعديدي، بينما يتعامل النحاس مع المستوى التركيبي العطفي.

## المطلب الثاني

## علّة عود الضمير لمذكره ومؤنثه

**ورد ذلك** عند أبو حيان في ما ذكره في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ**﴾ [سبأ: ١٤]، بقوله: "فَلَمَّا خَرَّ: أَيْ سَقَطَ عَنِ الْعَصَا مَيِّتًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي خَرَّ عَائِدٌ عَلَى سُلَيْمَانَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ إِلَى أَنْ وُجِدَ فِي سَفَرٍ مُضْطَجِعًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ فِي بَيْتٍ مَبْنِيٍّ عَلَيْهِ، وَأَكَلَتِ الْأَرَضَةُ عَتَبَةَ الْبَابِ حَتَّى خَرَّ الْبَابُ، فَعُلِمَ مَوْتُهُ ... وَقَدْ أَغْلَقَ الْبَابَ عَلَى نَفْسِهِ فَأَكَلَتِ الْأَرَضَةُ الْمِنْسَأَةَ، أَيْ عَتَبَةَ الْبَابِ، فَلَمَّا خَرَّ، أَيِ الْبَابُ. انْتَهَى، وَهَذَا فِيهِ ضَعْفٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمِنْسَأَةُ هِيَ الْعَتَبَةُ، وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهَا، لَكَانَ التَّرْكِيبُ: فَلَمَّا خَرَّتْ، بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَلَا يَجِيءُ حَذْفُ مِثْلِ هَذِهِ التَّاءِ، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَلَا يَكُونُ مِنْ ذِكْرِ الْمَعْنَى عَلَى مَعْنَى الْعَوْدِ؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ"، (البحر المحيط: ٥٣٢/٨).

يورد أبو حيان رأيين متعارضين في تفسير "المِنسأة": **الأوّل**: أنها العصا التي اتّكأ عليها سليمان – عليه السلام – وعليه يعود الضمير المذكّر "خَرَّ" بإشارة إلى سقوط سليمان بعد موته، **والثاني**: – وهو ما يضعّفه أبو حيان – أنها عتبة الباب التي أكلتها الأرضة فسقط الباب. ويستند تضعيفه لهذا الرأي الثاني إلى علّة نحوية محورية، وهي أن "المِنسأة" لو كانت مؤنثة (كعتبة الباب) لوجب أن يعود الضمير مؤنثًا فيقال "فَلَمَّا خَرَّتْ" بتاء التأنيث، إذ لا يُحذف هذا الضمير إلا في ضرورة الشعر النادرة، ولا يصحّ في النص القرآني المُحكَم. كما يُضيف أبو حيان بعدًا دلاليًا يؤكّد ضعف هذا التأويل، حيث يرى أن حذف تاء التأنيث هنا لا يُمكن توجيهه بذريعة عودة المعنى دون اللفظ، لأن هذا الاستعمال قليل وشاذ.

وفي الكشف عن ذلك فقد بيّن الفرّاء ذلك قبل أبي حيان بقوله: " (فَلَمَّا خَرَّ) سُلَيْمَان. فيما ذكر أكلت العصا فَخَرّ... و (أَنْ) فِي موضع رفع: (تبيّن) أَنْ لو كانوا... ويكون المعنى: تبينت الإنس أمر الجن، لأن الجن إِذَا تبيّن أمرها للإنس فقد تبيّنها الإنس، ويكون (أَنْ) حينئذٍ فِي موضع نصب بتبيَّنت، فلو قرأ قارئ تَبَيَّنَتِ الجنّ أن لو كانوا بجعل الفعل للإنس ويضمرهم فِي فعلهم فينصب الجن يفعل الإنس وتكون (أن) مكرورة عَلَى الجن فتنصبها"، (معاني القرآن، ٣٥٦/٢).

وقد رجح أبو حيان أن "الضمير في خَرَّ" يعود على سليمان (رفضًا لتأويل العتبة)، بينما الفرّاء اهتمّ بتفصيل دلالة "تبيّن" دون الخوض في هذا الخلاف.

وجاء عند ابن خالويه قوله: " يقرأ بالهمز وتركه. فالحجة لمن همز: أنه أتى باللفظ على أصل الاشتقاق، لأن العصا سميت بذلك، لأن الراعي ينسئ بها الإبل عن الحوض أي يؤخرها. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد التخفيف"، (الحجة في القراءات السبع: ٢٩٣/١).

يرى الأزهري أن:" وأمَّا قراءة ابن عامر (مِنْسَأْتَهُ) بهمزة ساكنة فليست بجيدة، وأجود القراءات في هذه الحروف (مِنْسَأَتَهُ) ، أى: عصاه. من: نَسَأْتُ البعير، إذا سقته بالعصا، وأخبرني المنذري عن أبي العباس أنه قال: المِنْسأة: المِخْصَرةُ التي تكون بيد الرجل يضرب بها، يقال: نسأته، ونصأته، إذا ضربتَه به"، (معاني القرآن: ٢/٢٩٠، وينظر: المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران: ١/٣٦١، وحجة القراءات: ١/٥٨٤).

وقال ابن مالك:" والأصل: "منسأة" مفعلة من نسأه، أي: زجره بالعصا ولذلك سميت منسأة"، (شرح الكافية الشافية: ٣/١٦٣٤).

إن التفسير كـ"**عصا**" كما يراه الازهري يتوافق مع الروايات التي تصف اتكاء سليمان عليها، بينما يضعف القول بأنها "**عتبة باب**"، وأبو حيان يُثبت أن الضمير في "**خَرَّ** "يعود على سليمان (لا على الباب)، لأن المِنسأة عصا (مذكرًا مجازيًا)، وليس عتبةً (مؤنثًا).

## المطلب الثالث

## تضعيف الوجه الاعرابي

**وجاء ذلك** فيما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ١٠٤ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ**﴾[يونس: ١٠٤-١٠٥] قوله: " وَأَنْ أَقِمْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةً لِقَوْلِهِ: وَأُمِرْتُ، مُرَاعًى فِيهَا الْمَعْنَى. لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ أَنْ أَكُونَ كُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَتَكُونُ أَنْ مَصْدَرِيَّةً صِلَتُهَا الْأَمْرُ. وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ النَّحْوِيُّونَ، فَلَمْ يَلْتَزِمُوا فِي صِلَتِهَا مَا الْتُزِمَ فِي صِلَاتِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ مِنْ كَوْنِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا خَبَرِيَّةً بِشُرُوطِهَا الْمَذْكُورَةِ فِي النَّحْوِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ أَيْ: وَأُوحِيَ إِلَيَّ أَنْ أَقِمْ، فَاحْتُمِلَ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، وَاحْتُمِلَ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَفْسِيرٍ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُقَدَّرَةَ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ وَإِضْمَارُ الْفِعْلِ أَوْلَى، لِيَزُولَ قَلَقُ الْعَطْفِ لِوُجُودِ الْكَافِ، إِذْ لَوْ كَانَ وَأَنْ أَقِمْ عَطْفًا عَلَى أَنْ أَكُونَ، لَكَانَ التَّرْكِيبُ وَجْهِي بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ **وَمُرَاعَاةُ الْمَعْنَى فِيهِ ضَعْفٌ**، وَإِضْمَارُ الْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ مُرَاعَاةِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى. وَالْوَجْهُ هُنَا الْمَنْحَى، وَالْمَقْصِدُ أَيِ: اسْتَقِمْ لِلدِّينِ وَلَا تَحِدْ عَنْهُ، وَكَنَّى بِذَلِكَ عَنْ صَرْفِ الْعَقْلِ بِالْكُلِّيَّةِ إِلَى طَلَبِ الدِّينِ"، (البحر المحيط: ٦/١١٢).

يرى أبو حيان أن "أَنْ" هنا مصدرية معمولة لقول الله تعالى "وَأُمِرْتُ"، حيث تكون الجملة بأكملها في محل نصب مفعول به لفعل الأمر. هذا الوجه يعتمد على مراعاة المعنى دون التقيد بالشروط الصارمة لصلة الأسماء الموصولة، وهو ما أجازه النحويون.

ويرى أيضاً أن الجملة تحتمل إضمار فعل قبل "أَنْ"، كأن نقدر "أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْ أَقِمْ". في هذه الحالة تكون "أَنْ" أمَّا مصدرية أو حرف تفسير. هذا التوجيه يحل إشكال العطف المباشر على "أَنْ

أَكُونَ"، ويقدم تفسيرًا أكثر انسيابية للتركيب النحوي. كما أن هذا الوجه يتجنب الصعوبات الإعرابية التي قد تنتج عن العطف المباشر.

فسيبويه أجاز الوجهين من قبله بأنها تكون مصدرية واجاز كونها تفسيرية بمعنى "أي" فهو يذكر: أن جملة مثل "كتبت إليه أن افعل" تحتمل وجهين: الأول أن تكون "أن" مصدرية ناصبة للفعل بعدها، ودخلت عليها الباء فقيل "بأن افعل" كالدخول على الأسماء، والثاني أن تكون "أن" بمعنى "أي" التفسيرية التي لا عمل لها. ويستدل على الوجه الأول بإمكانية دخول الباء عليها، مما يدل على أنها كالأسماء في التعامل معها، (ينظر: الكتاب: ٥٦١/١).

أمَّا الواحدي (ت: ٤٦٨هـ) فلم يصرح بأنها بمعنى أي معللاً ذلك بقوله: " لا يجوز في الظاهر أن ينسق هذا على {أَنْ أَكُونَ}، إلا أن الأمر قول وكلام، فكان قوله: {وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ} قيل لي: كن من المؤمنين وأقم وجهك، ومعنى الآية: استقم بإقبالك على ما أمرت به بوجهك، إذ من أقبل على الشيء بوجهه جمع همته له وله يُضْجِعُ فيه"، (التفسير البسيط: ٣٣٣/١١).

يقدم الواحدي توجيهاً بلاغياً يجمع بين النص النحوي والمقصد الشرعي، حيث يرى أن العطف هنا قائم على وحدة المعنى والأمر الإلهي، لا على القواعد النحوية المجردة، فالكلام الإلهي قد يتجاوز بعض القواعد الظاهرة لتحقيق أغراض أعمق في الدلالة والتأثير.

ويرى الكرماني (ت:٥٠٥هـ) أن: "يمتنع من حيث الظاهر أن يعطف، (وَأَنْ أَقِمْ) على (أَكُونَ)، والوجه: أن يضمر القول، لأن الكلام يدل عليه، أي، وقيل لي أقم وجهك، الغريب: (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ) ، وأوحي إلى أن أقم"، (غرائب التفسير: ٤٩٥/١). أي أن المراد هنا أن يكون عطفاً على المعنى كما يراه الكرماني، (ينظر: لباب التفاسير: ٧١٦).

ويرى الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) أن طبيعة "أن" الواقعة بينهما، لا تخلو من أحد احتمالين: **الأول**: أمَّا أن تكون "أن" العبارة (المفسرة) أو المصدرية. مفسرة لأن العطف على الموصولة يمنع ذلك، **الثاني**: يستبعد كونها موصولة مثل سابقتها لأن صلة الموصول ينبغي أن تكون جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، بينما هنا جاءت جملة أمرية ("أَقِمْ"). غير أن الزمخشري يحل هذا الإشكال بالإشارة إلى أن سيبويه قد أجاز وصل "أن" بالأمر والنهي، مشبهاً ذلك بالخطاب "أنت الذي تفعل"، حيث الغرض هو وصلها بما يكون معها في معنى المصدر. ويوضح أن الأمر والنهي يدلان على المصدرية دلالة أوضح من غيرها من الأفعال، فـ"أَقِمْ وَجْهَكَ" تعني الاستقامة التامة دون التفات، كما يذكر احتمالين في إعراب "حَنِيفاً"؛ أمَّا أن تكون حالاً من "الدين" أو من "الوجه"، مما يظهر دقة التحليل النحوي ومرونته في تفسير التراكيب القرآنية. (ينظر: تفسير الكشاف: ٣٧٤/٢).

أمَّا الرضي (ت:٦٨٦هـ) يُوضِّح أنَّ حرف "**أن" التفسيرية** لا ترِدُ إلا لتفسيرِ مفعولٍ مقدرٍ يكون لفظُه دالاً على معنى القول أو الأمر، بحيث تؤدّي معنى التفسير والتوضيح للمقصود دون أن يكون لها

تأثيرٌ إعرابيٌّ. ويستشهدُ على ذلك بعدة أمثلةٍ قرآنيةٍ، منها قوله تعالى:{**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**}، حيث تُفسِّر "أن" ما نُودِيَ به إبراهيم عليه السلام، وهو النداءُ بـ"يا إبراهيم"، فكأنَّ المعنى: ناديناهُ بكلمةٍ هي "يا إبراهيم". وكذلك في قولك" :**كتبتُ إليه أن قُمْ**"، فـ"أن" هنا تفسيرٌ للمكتوبِ المقدرِ، أي أنَّ المكتوبَ هو الأمرُ بالقيام. ويضيفُ أنَّ "أن" التفسيرية قد تُفسِّرُ المفعولَ الظاهرَ أيضًا، كما في قوله تعالى:{**أَنِ اقْذِفِيهِ**}، حيث فسَّرتِ الوحيَ السابقَ في الآية. ويُفرِّقُ الرضي بين تفسيرِ المفعولِ المقدرِ والظاهرِ، مؤكدًا أنَّ "أن" التفسيريةَ مرتبطةٌ بأفعالِ القولِ أو ما يدلُّ على معناها، دون أن يكونَ لها عملٌ نحويٌّ كالحروفِ المصدريةِ، (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣٨/٤، الدلالة النحوية للاسماء، بشائر الجنابي: ٣).

## المطلب الرابع

## وقوع أفعل التفضيل صلة زائدة

**ومنه** ما أورده أبو حيان في قوله تعالى: ﴿**وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ**﴾ [البقرة: ٤١]، بقوله: "وَجَمِيعُ أَحْكَامِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مُسْتَوْفَاةٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، (ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ١٠٤/١). وَعَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ تَأَوَّلُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِمَنْ كَفَرَ، أَوْ أَوَّلَ حِزْبٍ كَفَرَ، أَوْ لَا يَكُنْ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ. وَالنَّهْيُ عَنْ أَنْ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى إِبَاحَةِ الْكُفْرِ لَهُمْ ثَانِيًا أَوْ آخِرًا، فَمَفْهُومُ الصِّفَةِ هُنَا غَيْرُ مُرَادٍ. وَلَمَّا أُشْكِلَتِ الْأَوَّلِيَّةُ هُنَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَوَّلَ صِلَةٌ يَعْنِي زَائِدَةً، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَكُونُوا كَافِرِينَ بِهِ، **وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا**، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ، (ينظر: معاني القرآن الفراء: ١٤٧/٢، والمقتضب، ٨٩/٣، والخصائص، ٢١٣/١). أَنَّ ثَمَّ مَحْذُوفًا مَعْطُوفًا تَقْدِيرُهُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا آخِرَ كَافِرٍ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْمَعْطُوفُ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَخَصَّ الْأَوَّلِيَّةَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا أَفْحَشُ، لِمَا فِيهَا مِنَ الِابْتِدَاءِ بِهَا، (ينظر: معاني القرآن الفراء، ١٤٧/٢)، وَهَذَا شَبِيهٌ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

**مِنْ أُنَاسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ ... عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ جَزَعْ**

لَا يُرِيدُ أَنَّ فِيهِمْ فُحْشًا آجِلًا، بَلْ أَرَادَ لَا فُحْشَ عِنْدَهُمْ، لَا عَاجِلًا، وَلَا آجِلًا، وَتَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: وَلَا تَكُونُوا مِثْلَ أَوَّلِ كَافِرٍ بِهِ، أَيْ وَلَا تَكُونُوا وَأَنْتُمْ تَعْرِفُونَهُ مَذْكُورًا فِي التَّوْرَاةِ مَوْصُوفًا مِثْلَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ لَا كِتَابَ لَهُ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى صِفَةٍ مَحْذُوفَةٍ، أَيْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، إِذْ هُمْ مَنْظُورٌ إِلَيْهِمْ فِي هَذَا مَظْنُونٌ بِهِمْ عِلْمٌ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى حَذْفِ صِلَةٍ يَصِحُّ بِهَا الْمَعْنَى، التَّقْدِيرُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّ كُفْرَ قُرَيْشٍ كَانَ مَعَ الْجَهْلِ، وَهَذَا الْقَوْلُ شَبِيهٌ بِالَّذِي قَبْلَهُ. وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ صِلَةً غَيْرَ هَذِهِ، أَيْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ عِنْدَ سَمَاعِكُمْ لِذِكْرِهِ، بَلْ تَثَبَّتُوا فِيهِ وَرَاجِعُوا عُقُولَكُمْ فِيهِ"، (البحر المحيط: ٢٨٧/١).

ضعف أبو حيان القول الذي اعتبر كلمة "أول" في الآية زائدةً، أي أن التقدير عندهم: "ولا تكونوا كافرين به"، ووجه تضعيفه أن هذا الرأي مخالف لأصول النحو، حيث لا دليل على زيادتها، بل هي للترتيب الزمني والمنع من الابتداء بالكفر، كما أن حذف الصلة أو الزيادة دون قرينة يُعدُّ "تأويلاً بعيدًا"، لا سيما أن السياق يقتضي التشديد على النهي عن كونهم الأسبق إلى الكفر، لا مجرد النهي عن الكفر مطلقًا.

قال الزجاج: " وقال بعض النحوين إن هذا إنما يجوز في فاعل ومفعول تقول الجيش منهزم، والجيش مهزوم، ولا يجوز فيما ذكر: الجيش رجل، والجيش فرس، وهذا في فاعل ومفعول أبين، لأنك إذا قلت الجيش منهزم فقد عُلِمَ أنك تريد هذا الجيش فنطقت في لفظه بفاعل؛ لأن المعنى الذي وضع عليه الجيش معنى يدل على جمع، فهو فَعال. ومفعول يدل على ما يدل عليه الجيش، وإذا قلت الجيش رجل فإنما يكره في هذا أن يتوهم أنك تقلله فأمَّا إذا عرف معناه فهو سائغ: جيد"، (ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية، مكي: ٢٤٩/١، والنكت والعيون، الماوردي: ١١٠/١).

ففي كلامه حجة لاستعمال "أول" في تراكيب عديدة فهو يرى أن قبول اللفظ أو رده يرتبط بمدى وضوح دلالته وعدم إيهامه لمعنى غير مراد، مما يظهر انسجامًا بين القولين في ضرورة مراعاة السياق والمعنى عند تحليل التراكيب اللغوية، فهو يتفق مع القولين " أول من كفر به" و "أول فريق كافر به" وقال كلاهما صحيح، (ينظر: لطائف الإشارات: ٨٥/١).

ويرى القشيري (٣٣٤هـ) بأن: قوله" وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ" يتضمن معنى الصلة، أي أن النهي ليس عن الكفر بشكل عام، بل عن **السبق إليه والابتداء به**، ثم تأتي الجملة بعدها"**ولا تسنوا الكفر سنة** ...لتُبيِّن علة هذا النهي، وهو أن المبتدئ للكفر إثمه أعظم من المتبع؛ لأنه يفتح باب الضلال للآخرين. (مفاتيح الغيب: ٤٨٤/٣).

وذكر الواحدي (٤٦٨هـ) تفصيلاً في بيان المعنى بقوله:" {وَلا تكونوا أوَّل كافر به} أَيْ: أوَّل مَنْ يكفر به من أهل الكتاب لأنَّكم إذا كفرتم كفر أتباعكم فتكونوا أئمةً في الضَّلالة والخطابُ لعلماء اليهود"، (المصدر نفسه: ٤٨٣/٣).

وجاء الرازي (٦٠٦هـ) بتضعيفه بعد بيانه للمعنى المراد من أوجه والتي منها قوله: " الْمَعْنَى وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ جَحَدَ مَعَ الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّ كُفْرَ قُرَيْشٍ كَانَ مَعَ الْجَهْلِ لَا مَعَ الْمَعْرِفَةِ"، (سورة القصص، جزء من الاية: ٧٦). وقال أيضاً بأن: " لَفْظَ: "أَوَّلَ" صِلَةٌ وَالْمَعْنَى وَلَا تَكُونُوا كَافِرِينَ بِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ"، (شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ١١٨).

فهو يرى أن هذا التفسير **ضعيف**، لأن الأصل في الألفاظ القرآنية أن تكون ذات معنى، وإضافة كلمة "**أول** "ليست عبثًا، بل لها دلالة خاصة، ويرجح الرازي أن "**أول** "ليست صلة، بل لها معنى مقصود،

وهو النهي عن أن يكونوا **أوائل الكافرين بعد العلم والمعرفة**، لأن كفر قريش كان عن جهل، لا عن معرفة كاملة بالحق، أي: لا تكونوا **أول من كفر عن علمٍ ويقين**، لأن ذلك أشد إثمًا من الكفر الجاهل.

وجاء عند ابن الناظم قوله: "أن تكون أول صلة، كقولك: جاء الذي إنه شجاع، ونحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾، (البحر المحيط: ١٩٢/٤). واحترز بكونها أول الصلة من نحو: جاء الذي عندك أنه فاضل، ومن نحو قولهم: لا أفعله ما أن في السماء نجمًا لأن تقديره ما ثبت أن في السماء نجمًا"، (معاني القرآن: ٢٧٧/١).

أي أنه احترز بكون "أولَ" الصلة من نحو: جاءَ الذي عندَكَ أنَّه فاضلٌ، ومن نحو قولهم: لا أفعله ما أنْ في السماءِ نجمًا؛ لأنَّ تقديرَه: ما ثبتَ أنَّ في السماءِ نجمًا.

## المطلب الخامس

## الجر على الجوار

**ومنه** ما جاء به أبو حيان في مجمل كلامه عن مسح "الارجل" في قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ**﴾ [المائدة: ٦] ، قوله: "وَمَنْ أَوْجَبَ الْغَسْلَ تَأَوَّلَ أَنَّ الْجَرَّ هُوَ خَفْضٌ عَلَى الْجَوَارِ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي النَّعْتِ، حَيْثُ لَا يَلْبَسُ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ قَدْ قُرِّرَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، أَوْ تَأَوَّلَ عَلَى أَنَّ الْأَرْجُلَ مَجْرُورَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ أَيْ: وَافْعَلُوا بِأَرْجُلِكُمُ الْغَسْلَ، وَحُذِفَ الْفِعْلُ وَحَرْفُ الْجَرِّ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ. أَوْ تَأَوَّلَ عَلَى أَنَّ الْأَرْجُلَ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَغْسُولَةِ مَظِنَّةُ الْإِسْرَافِ الْمَذْمُومِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، فَعَطَفَ عَلَى الرَّابِعِ الْمَمْسُوحِ لَا لِيُمْسَحَ، وَلَكِنْ لِيُنَبِّهَ عَلَى وُجُوبِ الِاقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا. وَقِيلَ: إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فَجِيءَ بِالْغَايَةِ أَمَّاطَةً لِظَنِّ ظَانٍّ يَحْسَبُهَا مَمْسُوحَةً، لِأَنَّ الْمَسْحَ لَمْ يُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ انْتَهَى هَذَا التَّأْوِيلُ. وَهُوَ كَمَا تَرَى فِي غَايَةِ التَّلْفِيقِ وَتَعْمِيَةٌ فِي الْأَحْكَامِ"، (جامع البيان: ٦٢/١٠).

ذكر أبو حيان تأويلات مَن أوجب الغسل للأرجل في الآية وهي ضعيفة جدًا؛ فبعضهم حمل الجر (الباء) على الجوار بلا دليل نحوي قوي، وبعضهم ادعى حذف فعل يتعدى بالباء وهو تأويل متكلف، وآخرون عطَفوها على الممسوح لتنبيه على الاقتصاد في الماء وان ذهب بعضهم لجواز المسح. كما أن تفسير ذكر "الكعبين" لدفع ظن المسح تلفيق بعيد، إذ لا غاية للمسح أصلاً، فكل هذه التأويلات فيها تعمية وضعف بيّن في الاستدلال.

والاتباع على المجاورة ذهب إليه مَن قبلهِ قال الاخفش: "ويجوز الجر على الاتباع وهو في المعنى "الغَسْل" نحو "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ". والنَصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار. ومثله قول العرب: "أَكَلْتُ خبزا ولبنا" واللبن لا يؤكل"، (معاني القرآن: ١٥٢/٢-١٥٤). أي: أجاز الجر على الاتباع، مؤكداً بأن النصب أسلم.

قال الطبري (٣١٠هـ):" اختلفت قراءة القراء في قوله:"وأرجلكم" فنصبها بعضهم توجيها منه ذلك إلى أن الفرض فيهما الغسل وإنكارًا منه المسح عليهما، مع تظاهر الأخبار عن رسول الله، بعموم مسحهما بالماء. وخفضها بعضهم، توجيها منه ذلك إلى أن الفرض فيهما المسح، ولما قلنا في تأويل ذلك إنه معنّي به عموم مسح الرجلين بالماء كره من كره للمتوضئ الاجتزاءَ بإدخال رجليه في الماء دون مسحهما بيده، أو بما قام مقام اليد، توجيها منه قوله: "{ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ} إلى مسح جميعهما عأمًّا باليد، أو بما قام مقام اليد، دون بعضهما مع غسلهما بالماء"، (ينظر: تأويلات أهل السنة: ٣/٤٧٠).

لا يُضعِّف الطبري أيًّا من القولين (الغسل أو المسح)، بل يرى أن الآية تحتملهما معًا، وأنّ السنة العملية تُؤيد هذا الجمع، فتضعيفه ليس للتأويلات نفسها، بل لإنكار أحد الطرفين دون الآخر، وهو ما يخالف ظاهر النصوص.

أمَّا الزجاج (٣١١هـ) فيرى جواز الوجهين أيضاً بقوله: "القراءَة بالنصب، وقد قرِئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية فمن قَرَأ بالنصب فالمعنى: فاغسلوا وُجُوهَكُم وَأيديَكم إلى المرافق وأرجُلَكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤُوسكم على التقْديم والتأْخير والواو جائز فيها ذلك... ويجوز وأرجُلِكم بالجر على معنى واغسلوا، لأن قوله إلى الكعبين قد دل على ذلك كما وصفنا، وينسق بالغسل على المسح". (اعراب القرآن: ١/٢٥٩-٢٦٠).

يرجح الماتريدي (٣٣٣هـ) القراءة بالخفض على الجوار بقوله: "من قرأ بالنصب، فهو يرجع إلى الغسل؛ نسقًا على الوجه، وبالخفض يرجع إلى المسح: مسح الخفاف؛ نسقًا على مسح الرأس، لكن هذا بعيد؛ لأنه تناقض: لا يجوز أن يأمر بالغسل والمسح جميعًا، ومعنى الخفض؛ لقرب جواره بقوله – تعالى –: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)، وقد يجوز ذلك". (ينظر: تأويلات أهل السنة: ٣/٤٧٠).

وقال النحاس (٣٣٨هـ) معلقاً على قول ابن الاخفش "هذا جحر ضب" بقوله: "وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط ونظيره الأقواء. ومن أحسن ما قيل إنّ المسح والغسل واجبان جميعا والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب، والقراءتان بمنزلة آيتين وفي الآية تقديم وتأخير على قول بعضهم قال: التقدير: إذا قمتم إلى الصلاة أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"، (اعراب القرآن، ١/٢٥٩ – ٢٦٠).

انتقد النحاس هذا الرأي واعتبره خطأً كبيرًا لأن الجوار (أي التشابه الظاهري في التركيب اللغوي) لا يُقاس عليه في الكلام، وشبّهه بالاقواء، (الإقواء هو اختلاف إعراب قوافيه، فعم ولم يخص بحركة، كما قال غيره: إن الإقواء بين مرفوع ومخفوض فقط، ولا يكون بين منصوب ومرفوع في الأكثر، ينظر:

تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، اللبلبي (ت:٦٩١ه): ٤٥٩). والجمع بين القراءتين باعتبارهما كآيتين مختلفتين، مما يوسع فهم الحكم الفقهي في الوضوء.

أمَّا من الناحية الفقهية فيقول ابن حزم (٤٥٦هـ): " فإن القراءة بخفض أرجلكم وفتحها كلاهما لا يجوز إلا أن يكون معطوفا على الرؤوس في المسح ولا بد لأنه لا يجوز البتة أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بخبر غير الخبر عن المعطوف عليه لأنه إشكال وتلبيس وإضلال لا بيان لا تقول ضربت محمدا وزيدا ومررت بخالد وعمرا وأنت تريد أنك ضربت عمرا أصلا فلما جاءت السنة بغسل الرجلين صح أن المسح منسوخ عنهما وهكذا عمل الصحابة (ﷺ)". (الاحكام في أصول الاحكام: ١١٢/٤).

إن قراءة النصب (أَرْجُلَكُم) هي الأقوى والأسلم، لأنها تتفق مع السياق الطبيعي للجملة، حيث تكون معطوفة على "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ"، فيكون المعنى: اغسلوا الوجوه والأيدي والأرجل. أمَّا قراءة الخفض (أَرْجُلِكُم) فتحتاج إلى تأويل، كالقول بأنها مجرورة بالجوار (أي تبعًا لـ "بِرُءُوسِكُمْ")، وهذا التأويل ضعيف عند أكثر النحاة، لأن الجوار لا يُعتمد عليه في القياس النحوي فضلاً عن ذلك فإن محاولة توجيه الخفض بحذف فعل يتعدى بالباء كأن يُقدر: "وامسحوا برؤوسكم، واغسلوا أرجلكم" تأويل متكلف وضعيف، لأن حذف العامل مع بقاء حرفه (الباء) غير معهود في لغة العر؛ (ينظر: شرح المقدمة المحتسبة ابن بابشاذ: ٤٣٥/٢). لذلك، فإن قراءة النصب هي الأظهر لغويًا؛ لأنها لا تحتاج إلى تأويلات بعيدة، وتتفق مع الأصل في العطف على الأفعال المتقدمة.

**الخاتمة والاستنتاجات**

أظهر تحليل مواضع التضعيف النحوي للأسماء عند أبي حيّان في *البحر المحيط* أنّ التضعيف لديه ليس اعتراضاً عارضاً، بل هو أداة منهجية يوازن بها بين السماع الفصيح والقياس المطّرد وسياق الخطاب. فقد ردّ التأويلات التي تُخِلّ بنظام التعدية أو المطابقة أو تبني زياداتٍ وحذوفاً بلا قرينة، وربط الإعراب بوظيفة الآية ومعناها البلاغي. ومن ثمّ تكشف مواضع التضعيف عن منهج نقديّ دقيق يقدّم السماع والقراءات والسياق على القياس، ويقدّم القياس على التوهّم والتكلّف، بحيث يصير الإعراب خادماً للمعنى لا مزاحماً له، وكان من هذه الاستنتاجات:

١. تقديم السماع والقراءة والسياق على القياس، والقياس على التوهّم؛ لذا ضُعِّف نصب «ما» مفعولاً لـ«انظروا» لمخالفته تعدية الفعل بحرف الجر.
٢. أثبت دلالة اللفظ ومنع الزيادة بلا قرينة فقد أُبطل جعل «أوّل» صلة زائدة في {ولا تكونوا أولَ كافرٍ به}، لأن المقصود النهي عن الابتداء بالكفر والسبق إليه، لا مطلق الكفر.
٣. رُدَّ الجرّ على الجوار في آية الوضوء وعدَّه تأويلاً ضعيفاً جداً لا يُقاس عليه إلا في النعت عند أمن اللبس، مع بيان تلفيق سائر التأويلات في الآية.

٤. اتّضح أنّ مسائل الأسماء ميدانٌ خصبٌ لبيان حدود القياس والسماع والقراءات عند أبي حيّان، وأن رصد مواضع التضعيف يكشف عن خرائط منهجه النقديّ بوضوح.

**References**


1. Al-Hadithi, K. A. (1966). *Abu Hayyan al-Nahwi* [Abu Hayyan the Grammarian]. Al-Nahda Library. *(Original work published 1385 AH)*
2. Al-Harawi, A. S. M. (2000). *Isfar al-Faseeh* (A. b. S. b. M. Qashash, Ed.). Deanship of Scientific Research, Islamic University. *(Original work published circa 433 AH)*
3. Al-Nahas, A. b. M. (2000). *I'rab al-Quran* [The Grammatical Analysis of the Quran] (A. M. K. Ibrahim, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah. *(Original work published 338 AH)*
4. Al-Baquli, A. b. H. (1999). *I'rab al-Quran (Attributed to al-Zajjaj)* [The Grammatical Analysis of the Quran (Attributed to Al-Zajjaj)] (I. Al-Abyari, Ed.). Dar Al-Kitab Al-Masri. *(Original work published circa 543 AH)*
5. Al-Isfahani, I. b. M. (1995). *I'rab al-Quran* [The Grammatical Analysis of the Quran] (F. b. O. Al-Muayyad, Ed.). [Publisher unknown]. *(Original work published 535 AH)*
6. Al-Amidi, S. A. b. A. A. (n.d.). *Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam* [Precision in the Fundamentals of Islamic Rulings] (A. R. Afifi, Ed.). Al-Maktab Al-Islami.
7. Aljanabi, Bashar Nasrahhah, Grammatical Reasoning investigation of name, journal of Tikrit for humanities, ISSN; 1817-6798. (3).
8. Ibn Hazm, A. b. A. (n.d.). *Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam* [Precision in the Fundamentals of Islamic Rulings] (A. M. Shaker, Ed.). Dar Al-Afaq Al-Jadidah.
9. Ibn Al-Sarraj, M. b. A. (1985). *Al-Usul fi al-Nahw* [The Fundamentals of Grammar] (A. H. Al-Fatli, Ed.). Mu'assasat Al-Risalah. *(Original work published 316 AH)*
10. Al-Zarkashi, B. M. b. A. (1994). *Al-Bahr al-Muheet fi Usul al-Fiqh* [The Vast Ocean in the Fundamentals of Jurisprudence]. Dar Al-Kutubi. *(Original work published 794 AH)*
11. Al-Suyuti, J. A. b. A. B. (1979). *Bughyat al-Wu'at fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nuhat* [The goal for the transmitters in the generations of linguists and grammarians] (M. A. Al-Fadl Ibrahim, Ed.). Al-Maktaba Al-Asriyah. *(Original work published 911 AH)*
12. Al-Ukbari, A. b. H. (n.d.). *Al-Tibyan fi I'rab al-Quran* [The Elucidation of the Grammatical Analysis of the Quran] (A. M. Al-Bajawi, Ed.). Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners. *(Original work published 616 AH)*
13. Al-Wahidi, A. b. A. (2009). *Al-Tafsir al-Baseet* [The Simple Commentary] (Investigation by a group of PhD theses). Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad bin Saud University.

14. Al-Maturidi, A. M. M. (2005). *Ta'wilat Ahl al-Sunnah (Tafsir al-Maturidi)* [Interpretations of the People of the Sunnah (The Maturidi Commentary)] (M. Basaloum, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah. *(Original work published 333 AH)*
15. Al-Mawardi, A. b. M. (n.d.). *Al-Nukat wa al-Uyun (Tafsir al-Mawardi)* [Subtleties and Choices (The Mawardi Commentary)] (Al-S. Ibn Abdul Maqsoud, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah. *(Original work published 450 AH)*
16. Ibn Khalawayh, H. b. A. (1981). *Al-Hujjah fi al-Qira'at al-Sab'* [The Argument for the Seven Readings] (A. A. S. Makram, Ed.). Dar Al-Shorouq. *(Original work published 370 AH)*
17. Ibn Zanjalah, A. Z. A. b. M. (n.d.). *Hujjat al-Qira'at* [The Proof of the Readings] (S. Al-Afghani, Ed.). Dar Al-Risalah. *(Original work published circa 403 AH)*
18. Al-Suyuti, J. A. b. A. B. (1967). *Husn al-Muhadarah fi Tarikh Misr wa al-Qahira* [The excellence of discourse on the history of Egypt and Cairo] (M. A. Al-Fadl Ibrahim, Ed.). Dar Ihya' Al-Kutub Al-Arabiyah. *(Original work published 911 AH)*
19. Ibn Jinni, A. O. b. (n.d.). *Al-Khasais* [The Characteristics]. The Egyptian General Book Organization. *(Original work published 392 AH)*
20. Ibn Hajar Al-Asqalani, A. b. A. (1972). *Al-Durar al-Kaminah fi A'yan al-Mi'ah al-Thaminah* [The hidden pearls among the notables of the eighth century] (Supervised by M. A. M. Dan). Majlis Da'irat Al-Ma'arif Al-Uthmaniyah. *(Original work published 852 AH)*
21. Ibn Al-Sa'igh, M. b. H. (2004). *Al-Lumhah fi Sharh al-Mulhah* [The Glimpse in Explaining the Allure] (I. b. S. Al-Saidi, Ed.). Deanship of Scientific Research, Islamic University. *(Original work published 720 AH)*
22. Ibn Mihran, A. b. H. (1981). *Al-Mabsut fi al-Qira'at al-Ash'r* [The Extensive Work on the Ten Readings] (S. H. Hakimi, Ed.). Arabic Language Academy.
23. Al-Sarkhasi, M. b. A. (1993). *Al-Mabsut* [The Extensive Work]. Dar Al-Ma'rifah. *(Original work published 483 AH)*
24. Al-Shaybani, M. b. H. (n.d.). *Al-Mabsut* [The Extensive Work] (A. Al-Wafa Al-Afghani, Ed.). Quran and Islamic Sciences Administration. *(Original work published 189 AH)*
25. Al-Mubarrad, M. b. Y. (n.d.). *Al-Muqtadab* [The Concise] (M. A. K. Adheemah, Ed.). Alam Al-Kutub. *(Original work published 285 AH)*
26. Al-Nahas, A. b. M. (1988). *Ma'ani al-Quran* [The Meanings of the Quran] (M. A. Al-Sabouni, Ed.). Umm Al-Qura University. *(Original work published 338 AH)*
27. Al-Akhfash Al-Awsat, A. H. (1990). *Ma'ani al-Quran* [The Meanings of the Quran] (H. M. Qara'ah, Ed.). Al-Khanji Library. *(Original work published 215 AH)*
28. Al-Farra', Y. b. Z. (n.d.). *Ma'ani al-Quran* [The Meanings of the Quran] (A. Y. Al-Najati, M. A. Al-Najjar, & A. F. Al-Shalabi, Eds.). The Egyptian House for Authorship and Translation.

29. Al-Razi, F. (1999). *Mafatih al-Ghayb (Al-Tafsir al-Kabir)* [The Keys to the Unseen (The Great Commentary)]. Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi. *(Original work published 606 AH)*
30. Al-Maqqari, A. b. M. (1997). *Nafh al-Tayb min Ghosn al-Andalus al-Rateeb* [The diffusion of fragrance from the moist branch of Al-Andalus] (I. Abbas, Ed.). Dar Sader. *(Original work published 1041 AH)*
31. Al-Suyuti, J. (2001). *Al-Hamd' fi Sharh Jam' al-Jawami'* [The Thirst-Quencher in Explaining the Compilation of Comprehensive Principles] (A. A. S. Makram, Ed.). Dar Alam Al-Kutub. *(Original work published 911 AH)*
32. Al-Suyuti, J. (n.d.). *Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'* [The Collector of the Thirst-Quenchers in Explaining the Compilation of Comprehensive Principles] (A. H. Hindawi, Ed.). Al-Tawfiqiyah Library. *(Original work published 911 AH)*
33. Ibn Al-Imad, A. H. (1986). *Shadharat al-Dhahab fi Akhbar min Dhahab* [Nuggets of gold in the reports of those who have passed away] (M. Al-Arna'out, Ed.). Dar Ibn Kathir. *(Original work published 1089 AH)*
34. Ibn Al-Nazim, B. M. (2000). *Sharh Ibn al-Nazim 'ala Alfiyyat Ibn Malik* [Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah] (M. B. Oyoun Al-Soud, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
35. Ibn Malik, M. (n.d.). *Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah* [Commentary on the Sufficient and Healing Poem] (A. M. A. Huraydi, Ed.). Umm Al-Qura University.
36. Habeeb, Moaed. Grammatical priority and its style in sibawayh’s book, 2023, journal of Tikrit for humanities, ISSN; 1817-6798. (9).
37. Ibn Al-Jazari, M. b. M. (1932). *Ghayat al-Nihayah fi Tabaqat al-Qurra'* [The ultimate end in the generations of the reciters]. Ibn Taymiyyah Library.
38. Al-Qadi Abu Ya'la, M. b. H. (1990). *Al-Uddah fi Usul al-Fiqh* [The Tool in the Fundamentals of Jurisprudence] (A. b. A. b. S. Al-Mubaraki, Ed.). [Publisher unknown].
39. Sibawayh, A. b. O. (1988). *Al-Kitab* [The Book] (A. S. M. Harun, Ed.). Al-Khanji Library. *(Original work published 180 AH)*
40. Al-Qushayri, A. K. b. H. (n.d.). *Lata'if al-Isharat* [The subtleties of allusions] (I. Al-Basyouni, Ed.). The Egyptian General Book Organization. *(Original work published 465 AH)*